Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

MC2CM
MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الصلة بين التشرّد والهجرة
تعزيز الجوار الشامل

تقرير عن التعلم المواضيعي

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

UCLG
United Cities and Local Governments

ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

حدث التعلم بين الأقران دورتموند، أبريل 2021

الاعتمادات
ليديا ستازين (مؤلفة)
مدينة دورتموند
مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM)
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)
موئل الأمم المتحدة
منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)

جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نسخه أو نقله بأي شكل ولا بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها، دون إذن من مالكي حقوق الطبع والنشر للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ICMPD ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC). محتوياته هي المسؤولية الوحيدة للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

UCLG United Cities and Local Governments

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

جدول المحتويات

01 المعلومات الأساسية

01 شكر وتقدير

02 حول MC2CM

03 الملخص التنفيذي

05 المفاهيم الأساسية

05 تقاطع السكن مع حقوق الإنسان

06 الأجندة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

07 الاتفاق العالمي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

07 التعريفات الشائعة للتشرّد

10 الأسباب التي تدفع إلى التشرّد

10 بعض التحديات التي يواجهها المهاجرون للسكن

11 الحواجز الجهازية التي يواجهها المهاجرون للسكن

12 مجموعات المهاجرين المعرّضين لخطر التشرّد بشكل خاص

14 الدروس المستفادة

20 التوصيات الخاصة بالسياسة والممارسة

20 للحكومات الوطنية

22 للبلديات المحلية

24 لجهات معنية أخرى

26 أدوات وموارد للتعلّم الإضافي بخصوص التشرّد والهجرة

27 المراجع والمصادر

المعلومات الأساسية

شكر وتقدير

أنجزت ليديا ستازين، مديرة معهد راف للتشرد العالمي، تقرير التعلم المواضيعي هذا، لتوحيد الرؤى الخاصة بحدث التعلم من الأقران الذي استمر لمدة 3 أيام بعنوان "الرابط بين التشرد والهجرة" ، والذي نظمته مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM) في أبريل 2021 مع مدينة دورتموند. ساهمت جهات الاتصال وأصحاب المصلحة في المدينة، لا سيما بلديات دورتموند ونيوكاسل أبون تاين وسلطة مانشستر الكبرى المشتركة، ومدينة بيروت، ومبادرة فيرتلويرك، ومعهد التشرد العالمي وبرنامج فانغارد سيتيز التابع له، وشبكة عمل اللاجئين في شيكاغو، وموئل الأمم المتحدة في لبنان والرابطة الفرنسية للمدن والأقاليم المستقبلة (ANVITA) حيث ضمن المشاركون جودة وملاءمة المناقشة. نود أن نشكر جميع أصحاب المصلحة المشاركين على وقتهم ومدخلاتهم القيمة خلال الحدث الذي استمر 3 أيام.

حول MC2CM

حركات الهجرة الداخلية والدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع لها تأثير مباشر وطويل الأمد على تنمية المناطق الحضرية في المنطقة، لأنها غالبًا ما تكون نقاط المغادرة والعبور والوجهة للمهاجرين. وبدورها كنقطة التواصل الأولى للسكان، فإن الحكومات المحلية هي أيضا جهات فاعلة رئيسية في إزالة الحواجز أمام الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوافدين الجدد، وكذلك لتعزيز مساهمتهم ومشاركتهم في الحياة المحلية. ولزيادة إمكانات التنمية هذه، يجب الاعتراف بالحكومات المحلية كشركاء مؤسسيين في سياسات حوكمة الهجرة ومنحها الكفاءات والموارد والقدرات الضرورية والنسبية، خاصة مع فيما يتعلق بضمان الوصول إلى الحقوق والخدمات.

في هذا السياق، تم إطلاق مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM) في عام 2015، الذي هدف إلى المساهمة في تحسين الحوكمة الحضرية للهجرة، ولا سيما داخل شبكة من المدن في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. يمكن اختصار أنشطة المشروع في 3 مكونات: مكون **الحوار** لتسهيل تبادل الخبرات والخيارات السياسية بين المدن، مكون **المعرفة** الذي يساعد المدن المشاركة في دراسة حالات الهجرة وتحديد ملفات الهجرة الخاصة بهم، ومكون **العمل** الذي يرافق عملية نقل وتنفيذ أنشطة التعاون.

الحوار

تعزيز الحوار بين المدن وأصحاب المصلحة من خلال التعلم بين الأقران والتبادلات

المعرفه

دعم توليد المعرفة وتطوير النهج المستندة إلى الأدلة

العمل

توفير حلول وأدوات اختبار مستدامة لمواجهة التحديات والفرص المتعلقة بالهجرة

يتم تنفيذ المشروع من قبل اتحاد يقوده المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، بالشراكة مع شبكة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT).

المزيد من المعلومات على:

icmpd.org/mc2cm

urban_migration@

(Mediterranean City-To-City Migration (MC2CM

https://www.facebook.com/mc2cm

الملخص التنفيذي

يستكشف هذا التقرير الدروس المستفادة الأساسية التي تمت مشاركتها في مؤتمر الأقران التابع لمشروع الهجرة بين المدن المتوسطية حول **الرابط بين التشرّد والهجرة: تعزيز الجوار الشامل** الذي تم عقده عبر الإنترنت في الفترة من 28 إلى 30 أبريل 2021 واستضافته بلدية دورتموند. تستند الوثيقة أيضًا إلى مزيدٍ من الدروس المستفادة من قطاع خدمات المشردين العالمي وغيرها من المنشورات الأكاديمية والبيانات ذات الصلة،. حيث يضع التقرير هذه الدروس المستفادة ضمن إطار عمل مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية بالإضافة إلى جدول الاعمال لعام 2030، وهو جدول الاعمال الحضري الجديد، والاتفاق الاتفاق العالمي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويشارك هذا التقرير المواضيعي أمثلة ملموسة بالإضافة إلى إرشادات عملية وتوصيات بشأن السياسات حول كيفية دعم المهاجرين من التشرّد إلى تزويدهم بسكن آمن ولائق.

يواجه المهاجرون، بما في ذلك اللاجئين، بعض اتلحديات للحصول على السكن. غالبًا ما تكون الهجرة عفوية بسبب الصراعات، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، ومناطق أخرى؛ لذلك، كثيرًا ما نجد المدن المضيفة تحاول استيعاب مزيدٍ من السكان دون الاستفادة من التخطيط طويل الأجل والتوزيع العادل. يواجه المهاجرون إقصاءً رسميًا من الرعاية الاجتماعية، والخدمات السكنية وأسواق العمل، نتيجة للسياسات التي تهدف إلى خلق بيئة عدائية لمنع الهجرة. على سبيل المثال، في بعض الأحيان تقيّد بعض ملاجئ المشرّدين الوصول إلى المواطنين والمهاجرين الموثقين. وغالبًا ما تدفع هذه الممارسات التمييزية المهاجرين إلى العيش والعمل في ظروف غير مستقرة، وعرضة لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان. على المستوى اللوجيستي، غالبًا ما يكون هناك قليل من التنسيق بين برامج الهجرة والخدمات السكنية، ما يؤدي إلى أنظمة غير فعالة ومتكررة. وكثيرًا ما يؤدي هذا التقارب بين القوات إلى عيش المهاجرين في الشوارع، وفي ظروف مزدحمة، وفي مستوطنات غير رسمية وفي مواقف يتعرضون فيها لخطر الإخلاء القسري.

على الرغم من أن التحديات شديدة الخطورة بشكل لا يمكن إنكاره، إلا إن هناك نُهُج مبتكرة وممارسات مجربة موضحة في التقرير، والتي يمكن أن تؤدي إلى سياسات وبرامج أفضل في حال تنفيذها. وتتضمن هذه الابتكارات الاستجابات التعاونية، والبرامج الوقائية، وتطوير السكن والعقارات والخدمات المتكاملة. تختتم هذه الوثيقة بالعديد من التوصيات بشأن السياسات الموجهة للحكومات المحلية والوطنية، بالإضافة إلى النُهُج التي يمكن للمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى مراعاتها كطرق لتأمين السياسات والبرامج المقترحة التي ستضمن معًا قدرة المهاجرين على الحصول على حقوق الإنسان الخاصة بهم في السكن بشكل أفضل.

Borsigplatz (Source: Municipality of Dortmund)

المفاهيم الأساسية

تقاطع السكن مع حقوق الإنسان

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادة 13، بحق كل فرد في "حرية التنقل والسكن داخل حدود كل دولة من الدول" بالإضافة إلى "ترك أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إليها." علاوة على ذلك، ينص الإعلان، في المادة 25، على إنه لكل فرد الحق في "مستوى معيشي لائق لصحته ورفاهيته وأسرته، بما في ذلك الغذاء اللائق، والملابس والسكن..." بجمع ذلك معًا، تفترض هذه المواد بوضوح أن كل فرد له حق إنساني أصيل في السكن اللائق، بغض النظر عن خلفيته للهجرة.

هذا الحق في الحصول على سكن لائق معترف به في العديد من الالتزامات الدولية الأخرى، مثل اتفاقية عام 1951 بخصوص أوضاع اللاجئين؛ والاتفاقية الدولية لعام 1990 لحماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والمعاهدة الدولية لعام 1966 حول الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية؛ والأجندة الحضرية الجديدة لعام 2016 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. تعترف هذه الأطر بالسكن كمسار لدمج وتضمين المهاجرين واللاجئين. يؤثر الحصول على منزل مستقر، ولائق وقوي الارتباط على قدرة المهاجرين على إنشاء روابط اجتماعية، والتسجيل في التعليم، وتأمين وظيفة والحصول على الفرص والخدمات الحضرية الأخرى. ويعد امتلاك منزل مستقر ولائق أيضًا مطلبًا أساسيًا للحفاظ على الصحة والسلامة الشخصية، كما يتضح من جائحة كوفيد-19 حيث كانت أوامر "البقاء في المنزل" هي خط الدفاع الأول ضد فيروس كورونا.

يشير مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان[1] إلى إن المهاجرين يواجهون بعض التحديات للحصول على حقهم في السكن اللائق:

> يعد الأشخاص المتنقلون، سواء كانوا لاجئين، أو ملتمسي لجوء، أو نازحين داخليًا أو مهاجرين، معرضون بشكل خاص لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحصول على سكن لائق. كما يعد الأفراد النازحين أيضًا معرضون بشكل خاص للتمييز العرقي وكراهية الأجانب، ما قد يؤدي إلى مزيدٍ من التداخل مع قدرتهم على تأمين ظروف معيشية مستدامة ولائقة. غالبًا ما يعاني الأشخاص الذين تم تهجيرهم قسرًا من صدمة في أثناء فرارهم، وسيفقدون استراتيجيات التأقلم وآليات الدعم المألوفة.

وصفت المقررة الخاصة السابقة بحق الحصول على السكن اللائق، السيدة ليلاني فرحة (Leilani Farha)، التشرّد بأنه "أزمة عالمية بحقوق الإنسان" وحثت على "تأكيد القضاء على التشرّد كأولوية شاملة لحقوق الإنسان في السياسة الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط والتنمية." وأكدت السيدة فرحة كذلك أن "الأشخاص المتنقلين، ولا سيما المهاجرون الدوليون، واللاجئون والمشردون داخليًا، معرضون أيضًا بشكل كبير لخطر التشرّد. وأن هذه الجماعات تعاني تمييزًا متعددًا وعددًا من العوائق التي تواجه التأمين المؤقت أو الدائم للسكن."[2]

يعد ترسيخ البرامج والسياسات المتعلقة بالمهاجرين في الحوار الأوسع حول حق الإنسان في الحصول على السكن اللائق أمرًا بالغ الأهمية لتوفير خدمات تتمحور حول الفرد وأداة لتحميل الحكومة المسؤولية.

1 مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان. (2014). الحق في الحصول على سكن لائق [صحيفة وقائع]. https://www.ohchr.org/documents/publications/fs21_rev_1_housing_en.pdf

2 فرحة، ليلاني. (2015). تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق. (A/HRC/31/54).

الأجندة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تتصور الأجندة الحضرية الجديدة (NUA)، التي تم اعتمادها في عام 2016 في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (Habitat III)، المدن التي "تحقق الإنجاز الكامل تدريجيًا لحق الحصول على السكن اللائق..." وتقر بـ "الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي لعديد من أشكال التمييز التي يواجهها المشرّدون، واللاجئون، والعائدون، والنازحون داخليًا والمهاجرون، بغض النظر حالة الهجرة."[3] تذكر الأجندة الحضرية الجديدة باستمرار، من خلال التزاماتها ودعوتها إلى العمل، الدور الحيوي للسكن في إنشاء مدن ومستوطنات قوية وصحية وتنشئ الروابط لضمان أن يكون السكن في متناول السكان الأكثر ضعفًا، بما في ذلك المهاجرين.

3 مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. (2016). الأجندة الحضرية الجديدة. (A/RES/71/256).

تنتقل أهمية السكن بقوة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يتمثل الهدف 11 من التنمية المستدامة في "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ودائمة: والهدف 11.1 في "ضمان حصول الجميع على سكن لائق، وآمن وميسور التكلفة وعلى الخدمات الأساسية." وكما هو الحال مع الأجندة الحضرية الجديدة، تحث خطة عام 2030 الحكومات على تنفيذ استجابات شاملة ومتكاملة للتحديات التي تطرحها الهجرة للتنمية الحضرية المستدامة.

الاتفاق العالمي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، المنتهي في عام 2018، هو "أول اتفاق عالمي من نوعه للأمم المتحدة بشأن المقاربة الشاملة للهجرة الدولية بجميع أبعادها."[4] ينص الاتفاق على 23 هدفًا لإدارة أفضل للهجرة. على الرغم من أنه لا يذكر السكن على وجه التحديد، إلا إنه "يميل إلى الحد من المخاطر وأوجه الضعف التي يواجهها المهاجرون في مراحل مختلفة من الهجرة من خلال احترام حقوق الخاصة بهم، وحمايتها واستيفائها وتوفير الرعاية والمساعدة لهم"[5] ويستمع إلى الأجندة الحضرية الجديدة، وخطة عام 2030 وغيرها من الإعلانات الأساسية، والاتفاقيات والمعاهدات.

وبالمثل، أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في عام 2018، باعتباره "إطار عمل لمشاركة المسؤولية بشكل أكثر توقعًا وعدلاً" مصممًا لتخفيف الضغط على البلدان المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وتوسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة ودعم الظروف في البلدان المنشأ للعودة بأمان وكرامة.[6] يشير إطار عمل مؤشر الاتفاق إلى أهمية تمكين الحق في السكن كوسيلة لضمان الحقوق الأخرى، مثل الحق في العمل.[7]

4 الأمم المتحدة. (2016). الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. https://refugeesmigrants.un.org/migration-compact

5 الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. (2018). الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf

6 مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. (2018). الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. https://www.unhcr.org/en-us/the-global-compact-on-refugees.html

7 مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. (2019). الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين: إطار عمل المؤشر. https://www.unhcr.org/5cf907854

التعريفات الشائعة للتشرّد

التشرّد هو مشكلة تتقاطع مع الصحة العامة، والسكن ميسور التكلفة، والعنف المنزلي، والمرض العقلي، وإدمان المواد المخدّرة، والتحضّر والتمييز العرقي والقائم على النوع الاجتماعي، والبنية التحتية والبطالة. بالنظر إلى تعقيدات التشرّد، والمصحوبة بالفروق الثقافية لتعريف المنزل، فإنه لا يوجد تعريف واحد للتشرّد. ومع ذلك، توجد مجموعة من التعريفات التي يمكن من خلالها أن تختار البلدان أفضل تعريف ملائم لسياقها، مع الإقرار بعدم قبول أي شكل من أشكال التشرّد، وقياس نطاق المشكلة وفقًا لذلك، ثم اختيار تداخلات البرامج التي تتناول المشكلة بشكل فعال.

تجمع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الأشخاص المشرّدين إلى فئتين:

- التشرّد الأساسي (أو من هم بلا مأوى). تتضمن هذه الفئة الأفراد الذين يعيشون في الشوارع أو بلا مأوى.
- التشرّد الثانوي. وتتضمن هذه الفئة هؤلاء الذين ليس لديهم مكان إقامة معتاد، وهؤلاء الذين يتنقلون كثيرًا بين أماكن الإقامة. وتتضمن أيضًا أولئك الذين يقيمون لفترات طويلة في ملاجئ "انتقالية" أو غيرها من أماكن الإقامة المشابهة المخصصة لمن هم بلا مأوى.

تعقد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اجتماعًا لفريق الخبراء بشأن التشرّد في نيروبي، بكينيا في مايو 2019، وتألّف من 15 خبيرًا دوليًا بشأن التشرّد.[8] نظر فريق الخبراء في العديد من تعريفات التشرّد مثل تصنيف ETHOS و"المجالات الخاصة بالمنازل" واقترحوا التعريف التالي:

8 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2019). اجتماع فريق الخبراء بشأن السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد: الإجراءات. https://unhabitat.org/expert-group-meeting-on-affordable-housing-and-social-protection-systems-for-all-to-address

التشرّد هو حالة يفتقر فيها الفرد أو الأسرة إلى مساحة صالحة للسكن، وضمان الحيازة، والحقوق والقدرة على التمتع بالعلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الأمان. ويعد التشرّد مظهرًا من مظاهر الفقر المدقع وفشل العديد من الأنظمة وحقوق الإنسان.

كما أدرج فريق الخبراء أيضًا الفئات الفرعية التالية التي تصف مظاهر التشرّد المختلفة، وهي:

- الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع أو غيرها من الأماكن المفتوحة (على سبيل المثال، الأشخاص الذين ينامون في سياراتهم و"سكان الرصيف")
- الأشخاص الذين يعيشون في أماكن إقامة مؤقتة أو مخصصة للأزمات (على سبيل المثال، الملاجئ الليلية، ونزل الشباب وغيرها من أماكن الإقامة المؤقتة، وملاجئ لهؤلاء الفارين من العنف المنزلي، والمخيمات المتوفرة للنازحين داخليًا، والمخيمات أو مراكز الاستقبال وأماكن الإقامة المؤقتة لملتمسي اللجوء)
- الأشخاص الذين يعيشون في أماكن إقامة غير لائقة وغير آمنة بشدة (على سبيل المثال، ظروف الازدحام الشديد، والمباني غير التقليدية والهياكل المؤقتة، بما في ذلك المستوطنات البشرية العشوائية وغير القانونية)
- الأشخاص الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على سكن ميسور التكلفة (على سبيل المثال، الأشخاص الذين يتشاركون مع الأصدقاء والأقارب على أساس مؤقت، والأشخاص الذين يعيشون في فنادق رخيصة، وللمبيت والإفطار)

تم دمج توصيات فريق الخبراء مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد والذي يشير كذلك إلى أن "هذه الفئات مترابطة بشكل سلس، حيث ينتقل الأشخاص من فئة إلى أخرى ويعودون مرة أخرى؛ ولا يمكن اعتبارهم منعزلين. ومع ذلك، تتطلب كل فئة مجموعة من الحلول المختلفة." ينص تقرير الأمين العام أيضًا على أن المهاجرين يكونون ضعفاء بشكل خاص و"ممثلون بشكل زائد" في الإحصاءات السكانية للأشخاص الذين يعانون التشرّد.[9] يتم أيضًا إدراج توصيات فريق الخبراء في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الصادر في يونيو 2020 بشأن *السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد*[10] وقرار الجمعية العامة الصادر في نوفمبر 2021 بشأن *السياسات والبرامج الشاملة لمعالجة مشكلة التشرّد، بما في ذلك تداعيات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)*[11]. وقد أشار كلا القرارين إلى أن:

9 الأمين العام للأمم المتحدة. (2019). السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد. (E/CN.5/2020/3).

10 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (2020). السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد. (E/RES/2020/7).

11 الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2021). السياسات والبرامج الشاملة لمعالجة مشكلة التشرّد، بما في ذلك تداعيات مرض فيروس كورونا (كوفيد19-). (A/C.3/76/L.12/Rev.1).

التشرّد ليس مجرّد نقصًا في السكن المادي، لكنه في كثير من الأحيان يكون عملية عدم انتساب مرتبطة بالفقر، ونقص العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل النزيه والوصول إلى البنية التحتية، بالإضافة إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى من شأنها أن تشكّل خسارة للأسرة، والمجتمع والشعور بالانتماء، ويمكن وصفه، وفقًا للسياق الوطني، بأنه حالة يفتقر فيها الشخص أو الأسرة إلى مكان آمن صالح للسكن، ما قد يضر بقدرتهم على التمتع بالعلاقات الاجتماعية، ويشمل ذلك العيش في الشوارع، أو في أماكن أخرى مفتوحة أو في مبانٍ غير مخصصة للمستوطنات البشرية، والأشخاص الذين يعيشون في أماكن إقامة مؤقتة أو ملاجئ مخصصة للأشخاص بلا مأوى، وقد يتضمن ذلك، من بين أمور أخرى، الأشخاص الذين يعيشون في أماكن إقامة غير لائقة للغاية دون ضمان الحيازة والوصول إلى الخدمات الأساسية، وذلك وفقًا للتشريع الوطني.

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف مثالي، أو كامل أو مقبولٌ عالميًا للتشرّد، فإن تقرير فريق الخبراء، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة وقرارَي المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، كل ذلك يوفر لنا لغة مشتركة يمكننا من خلالها وصف ظاهرة التشرّد العالمية.

الأسباب التي تدفع إلى التشرّد

يصبح التشرّد على نطاق واسع أزمة عالمية لحقوق الإنسان لها تأثير هائلة على الحق في الحياة، والأمان والكرامة، ولا سيما للأشخاص في موقف الضعف. فهو يؤثر على الأشخاص في كلٍ من المناطق الحضرية والريفية. على الرغم من أن هناك أسباب فردية، وبيئية وتنظيمية ومؤسسية تساهم جميعًا في التشرّد، إلا إنه من المهم فهم التشرّد على إنه فشل مجتمعي بدلاً من كونه فشلاً فرديًا.

يمثل التشرّد مشكلة معقدة. حيث إنه يتقاطع مع الصحة العامة، والصحة العقلية، والصحة البدنية، والإعاقة، والسكن ميسور التكلفة والبنية التحتية، والتحضّر غير المخطط له، والفقر، والبطالة، والعنف، والصدمة، وإدمان المواد المخدّرة، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، والتمييز العرقي، وتغير المناخ وغير ذلك الكثير. ويتم التعبير عن التفاعل بين هذه العناصر بمجموعة من الطرق التي تستند إلى السياق المحلي. ترتفع مستويات التشرّد وتنخفض وفقًا للتحولات والتغيرات التي تطرأ في أي من العناصر.

يحدث التشرّد، بأي شكل من أشكاله، عندما لا يتمكن الأشخاص من الحصول على السكن والدعم الذي يحتاجون إليه للسكن بشكل مستقر ولائق،. فهو دائمًا نتيجة لعوامل متراكمة. وغالبًا ما يكون السبب هو صدمة خارجية، مثل حدوث أزمة صحية، أو خسارة غير متوقعة للوظيفة، أو خسارة مفاجئة للسكن نظرًا للإخلاء أو العنف القائم على العلاقات. ولكن العوامل الاجتماعية والتنظيمية تجعل بعض الأشخاص بشكل خاص معرّضين للتشرّد، ويمكن أن تؤدي الثغرات في شبكة السلامة الاجتماعية والأنظمة الخاصة بخدمات التشرّد إلى توسيع نطاق التشرّد أو جعل البقاء في السكن أكثر صعوبة.

المهاجرون، بما فيهم اللاجئين، هم الفئة السكانية المعرّضة بشكل خاص للتشرّد وانعدام الأمن السكني. غالبًا ما تكون الهجرة عفوية بسبب الصراعات، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ والكثير من الأسباب الأخرى،. لذلك تواجه المدن المضيفة العديد من التحديات في معالجة مشكلة تشرّد المهاجرين. وتتضمن هذه التحديات الافتقار إلى الكفاءات، والاضطرار إلى استيعاب التدفقات السكانية الإضافية دون الاستفادة من التخطيط طويل الأجل والتوزيع العادل للموارد، والتوافر المحدود للسكن وموارد الميزانية المحدودة.

بعض التحديات التي يواجهها المهاجرون للسكن

تميل الجماعات المهاجرة التي تعيش في المدن إلى مواجهة مزيد من الصعوبات في الحصول على سكن لائق مقارنةً بالسكان الأصليين. وفقًا لإحصاءات دمج المهاجرين التابعة للاتحاد الأوروبي (EU)، يواجه المهاجرون تحديات أشد صعوبة في توفير السكن. يدفع خمس وعشرون بالمائة من المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي أكثر من 40 بالمائة من دخلهم المتاح للتصرّف به في السكن مقارنةً بتسعة بالمائة من المواطنين الأصليين. ويكون العدد أقل قليلاً، 19 بالمائة، للمواطنين المهاجرين من بلد آخر بالاتحاد الأوروبي. تظهر البيانات من المجلس النرويجي للاجئين أنه في عام 2014، كان 58 % من نفقات الأسر السورية مخصصة للإيجار[12]. تظهر البيانات التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[13] في عام 2017 أنه ما يصل إلى 43 % من الأسر اللاجئة في لبنان قد أفادوا أنهم اقترضوا الأموال لاستيفاء تكلفة الإيجار أو أنهم غير قادرين على سداد الإيجار ولذلك يعانون من الديون. وفقًا لنتائج الاستبيان الوطني لعام 2021[14] الذي نفذته المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، تواجه الأسر

12 المجلس النرويجي للاجئين. (2014). حياة محفوفة بالمخاطر: وضع الملاجئ الخاصة بلاجئي سوريا في الدول المجاورة. https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/a-precarious-existence--the-shelter-situation-of-refugees-from-syria-in-neighbouring-countries.pdf

13 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي. (2017). تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2018/01/VASyR-2017.pdf

14 المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية. (2021). نتائج الاستبيان الوطني حول الهجرة القسرية في المغرب. https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html

المهاجرة في المملكة صعوبات أكبر من نظرائهم من المواطنين الأصليين في الحصول على سكن، حيث أبلغ 61.9 % من الأسر عن ارتفاع تكاليف الإيجار أو المطالبة بضمانات تعجيزية والصعوبات التي يواجهونها للحصول على عقد إيجار.

في 28 دولة تابع للاتحاد الأوروبي، يعتمد المهاجرون بشكل غير متناسب على الإيجارات الخاصة، ويزداد احتمال تعرّضهم للتمييز ويكونون أكثر عرضة أيضًا لعدم إطلاعهم على حقوقهم. تقل احتمالية امتلاك الأسر المهاجرة في جميع أنحاء أوروبا للمنازل، ولا سيما في الوجهات مثل إسبانيا، وإيطاليا، واليونان وبلجيكا.

كما يعد المهاجرون أكثر عرضة أيضًا للعيش في ظروف شديدة الازدحام. في الاتحاد الأوروبي، يُفهم الازدحام الشديد بأنه النسبة بين غرف المنزل وعدد أفراد الأسرة. يدرك الاتحاد الدولي أنه يجب أن توفر الوحدة السكنية مساحة معيشية كافية لأفراد الأسرة إذا كان هناك أقل من ثلاث أفراد في كل غرفة صالحة للسكن. في عام 2019، كان من المرجح أن يعيش المواطنون من خارج الاتحاد الأوروبي في أماكن شديدة الازدحام مقارنةً بالمواطنين الأصليين. يعيش شخص واحد من أربعة أشخاص تقريبًا في منازل محرومة أو شديدة الازدحام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أسرة مهاجرة. على مستوى الاتحاد الأوروبي، يبلغ معدل الازدحام الشديد بين هؤلاء الذين وُلدوا خارج الاتحاد الأوروبي والذين تتراوح أعمارهم 20 و64 عامًا 25 بالمائة، مقارنةً مع 17 بالمائة من المواليد داخل الاتحاد الأوروبي. وتكون المستويات أعلى (40-55 بالمائة) في وسط وجنوب شرق أوروبا (بلغاريا، وكرواتيا، واليونان، والمجر وبولندا) وأقل (<10 % في بلجيكا، وقبرص، وأيرلندا، ومالطا وهولندا. وقد أظهرت البيانات من البنك الدولي بشأن العجز السكني في الأردن أن الأسر غير الأردنية (ولا سيما السوريين والمصريين) مثّلت 73 % من أولئك الذين يعيشون في أماكن شديدة الازدحام[15]. يُظهر تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان الذي تجرية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[16] أنه في عام 2020 عاش أكثر من نصف (58 %) اللاجئين السوريين في ملاجئ إما شديد الازدحام، و/أو كانت حالتها أقل من المعايير الإنسانية و/أو كانت معرّضة لخطر الانهيار، وأظهرت نفس المعلومات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان المغربي الوطني لعام 2021 أن ما يقرب من ثلاثة أرباع (72.1 %) من الأسر المهاجرة تعيش في مساكن شديدة الازدحام. كما سلطت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتونس لتعزيز الدعوة لضمان توفير سكن لائق في مواجهة كوفيد-19، الضوء على واقع أن الأشخاص من أصول جنوب الصحراء في البلاد غالبًا ما يعانون من السكن غير الصحي والمتداعي، وشديد الازدحام، والعنصرية، والتمييز على أساس الجنس، ومضايقة وعداء الحي، وارتفاع الإيجارات، وانخفاض الدخل، والاستغلال، والإخلاء[17].

15 مجموعة البنك الدولي. (2018). مراجعة قطاع الإسكان الأردني. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31622/Jordan-Housing-Sector-Assessment-Housing-Sector-Review.pdf?sequence=1&isAllowed=y

16 التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في لبنان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في لبنان، وبرنامج الأغذية العالمي في لبنان، واليونيسف في لبنان. (2020). تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/VASyR%202020.pdf

17 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2021). تونسي: تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية والاقتصادية للشرائح الضعيفة والمهمشة من السكان للاستجابة لفيروس كوفيد-19.

الحواجز الجهازية التي يواجهها المهاجرون للسكن

فيما يتعلق بالحواجز الجهازية، غالبًا ما تكون أطر السياسات التي تحكم حصول المهاجرين على الرعاية الاجتماعية والخدمات السكنية متدرجة، حيث يحصل بعض المهاجرين على حقوق أعلى من الآخرين نظرًا لعوامل مثل وضعهم كمهاجرين ودول فترة الإقامة.

يعد تجريم التشرّد استراتيجية فعالة تُستخدم في عديد من المناطق لإجراء مزيدٍ من النزوح والمعاقبة للأشخاص الذين هم بلا مأوى وتُستخدم في بعض الأحيان كعقاب لرفض اللجوء أو تصريح الإقامة أو إلغائهما.

تأتي السياسات التي تمنع أو تحظر التشرّد بنتائج عكسية وتعاقب الأشخاص الذين يحتاجون إلى السكن والخدمات الداعمة.

كما يتعرّض الكثير من المهاجرين أيضًا للاستغلال من أصحاب الأراضي والعديد من السلطات، حيث من المرجح أن يكونوا غير مطلعين على حقوقهم. ويمكن أن يؤدي وضعهم غير الموثق إلى إذلالهم، وتجريمهم ووصمهم بالعار، ما يؤدي إلى عدم رغبة معظم المهاجرين في الاستفادة من حقوقهم، وتحدي ممارسات الإيجار التعسفية والتوجه إلى خدمات الدعم. غالبًا ما تقود هذه الممارسات التمييزية المهاجرين إلى العمل في وظائف غير نظامية والعيش في ظروف محفوفة بالمخاطر، بالإضافة إلى تفاقم تعرّضهم للإخلاء القسري والتشرّد.

غالبًا ما يواجه المهاجرون أيضًا الفصل المكاني، حيث تقوم برامج التجديد الحضري بتهجير السكان المعرضين للخطر إلى أطراف المدن حيث لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات والفرص بسهولة. عند عدم وجود خيار آخر، سيستخدم السكان المهاجرون، بمن فيهم اللاجئين، بالنهاية الأراضي المتاحة للاستقرار، وتحديدًا المناطق التي تفتقر إلى الحيازة والملكية اللائقة. فغالبًا ما تقع هذه الأماكن في مناطق معرضة للمخاطر الطبيعية، أو في أراضٍ غير ملائمة للسكن، أو مجاورة للطرق، أو السكك الحديدية، أو مجاري الأنهار، أو المنحدرات أو غير ذلك. علاوة على ذلك، يتقاطع الفقر والتهميش معًا وغالبًا ما يتركّزان في مواقع محددة. في الواقع، غالبًا ما يؤثر موقع السكن على الخبرات والفرص التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد، بما في ذلك الحصول على الوظائف، والخدمات، والنقل، والتعليم والمشاركة المدنية والسياسية. يؤدي عدم المساواة المكاني في المدن إلى أشكال أخرى من عدم المساواة الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية أو الثقافية.

غالبًا ما تكون الخدمات التي يمكن للمهاجرين الوصول إليها سيئة التنسيق، وغير مخصصة لخبراتهم بصفتهم مهاجرين، ولا يمكن ترجمتها إلى لغات أخرى وتتسم بإجراءات إدارية معقدة وطويلة.

يواجه المهاجرون أيضًا تحديات في الوصول إلى سوق العمل وغالبًا ما يلجأون إلى العمل في القطاع غير الرسمي، دون آليات الحماية الاجتماعية المصاحبة للعمل الرسمي، أو قبول الوظائف منخفضة الأجور التي تؤثر على قدرتهم على تحمل تكاليف السكن.

تفتقر السلطات المحلية والوطنية بشكل عام إلى الموارد المالية والمهارات التقنية الكافية لتسهيل دمج المهاجرين في عمليات التخطيط وصنع القرارات. المهاجرون الذين لا يتم تضمينهم في العمليات التشاركية، تكون احتياجاتهم واهتماماتهم غير معروفة، وبالتالي لا تلبي "القرارات" والبرامج المقدمة احتياجاتهم بشكل مناسب.

مجموعات المهاجرين المعرّضين لخطر التشرّد بشكل خاص

غالبًا ما يُنظر إلى المهاجرين كمجموعة متجانسة، ولا سيما بين السكان المشرّدين. يعد العمر، والجنس، والميول الجنسي، والإعاقة العقلية أو البدنية، وبلد المنشأ، والوضوع القانوني أو حالة الهجرة، ومستوى التعليم وغير ذلك من العوامل، جميعها سمات شخصية يتم تمثيلها بين المجموعات السكانية الفرعية من املهارجين الذين هم أكثر احتمالية ليصبحوا مشرّدين.

على سبيل المثال، أحيانًا ما يتم إجبار النساء المهاجرات على الاعتماد على أفراد الأسرة الذكور لتجديد تصاريح الإقامة أو للحصول على سكن من الأسواق الرسمية. في حالة مخيمات اللاجئين، تعيش النساء في خيام مفتوحة، وفي أكثر الأحيان بدون مرافق لائقة؛ وقد تشعرن بأنهن مضطرات إلى الانتقال إلى المدن بحثًا عن الفرص على الرغم من خطر انتهاء الأمر بهم في الشوارع. تتعرّض النساء في الملاجئ المؤقتة أو الأماكن

شديدة الازدحام بشكل خاص إلى تهديد كرامتهن، وخصوصيتهن وأمنهن الشخصي. تواجه النساء المشرّدات مخاطر متزايدة للتعرّض للإعتداء، والإساءة، والاختطاف والإتجار، وتشكّلن نسبة أكبر من هؤلاء اللاتي تعانين "التشرّد الخفي" وهو الأصعب في معرفته ومعالجته.

وبالمثل، يعاني الكثير من الأطفال والشباب المهاجرين من التجارب الصادمة خلال سنوات نموهم الأولية. وقد تتضمن هذه التجارب التعرّض للفقر، والإساءة والعنف. لا تحتوي معظم الملاجئ على خدمات مخصصة لتلبية احتياجات الأطفال والشباب. يمكن أن يفقد الشباب، وفقًا لوضعهم كمهاجرين، الدعم العام بشكل مفاجئ عندما يبلغون من العمر 18 عامًا، ويكونوا معرّضين بشكل خاص لخطر التشرّد في أثناء تلك الفترة الانتقالية. غالبًا ما يكون إثبات الإقامة مطلوبًا للتسجيل في المدرسة، وهذا الطلب يمنع الشباب الذين يعيشون في سكن غير رسمي، أو مؤقت أو غير مستقر من الحصول على حقوقهم في التعليم.

هناك فئة أخرى من السكان المعرّضين لخطر متزايد للتشرّد وهم المهاجرون غير الموثّقون. في عديد من البلاد، يتم تجريم الهجرة غير النظامية ولا يتلقى الأشخاص الذين وضعهم كمهاجرين غير نظاميين سوى قليل من الدعم العام أو لا يتلقونه على الإطلاق. وفي بعض الحالات، يتعرّضون للترحيل إذا سعوا للحصول على الدعم. يواجه المهاجرون غير الموثقون أيضًا صعوبات هائلة في الحصول على السكن، حيث يمكن أن تفرض المدن سياسات صارمة تطالب أصحاب الأراضي والموظفين بالتحقق من تصاريح الإقامة. في بعض المدن، يعد تأجير السكن للمهاجرين جريمة جنائية. وفي بعض الأحيان، تقتصر ملاجئ المشرّدين على المواطنين الأصليين أو على المهاجرين الموثقين وقد يُطلب منها إبلاغ السلطات بالنزلاء لديهم، ما يمنع المهاجرين غير النظاميين من الحصول على أبسط أشكال السكن. تخلق السياسات والممارسات التمييزية هذه الخوف وانعدام الثقة وتمنع المهاجرين من الحصول على السكن أو خدمات الدعم السكني بشكل فعال.

الدروس المستفادة

اجتمع أكثر من 100 مشارك من 21 بلدية وجمعيات حكومية محلية، و17 منظمة من منظمات المجتمع المدني، وخبراء وممثلي المنظمات الدولية عبر الإنترنت في الفترة من 28 إلى 30 أبريل 2021، لمناقشة الرابط بين الهجرة والتشرّد: تعزيز الجوار الشامل. وفيما يلي الدروس المستفادة والأمثلة الملموسة من هذا الاجتماع.

- يجب زيادة الوعي داخل البلديات المحلية والحكومات الوطنية حول التحديات المعقدة التي يواجهها المهاجرون. يجب أن تدرك الروايات حول التشرّد والهجرة أن هناك قضايا معقدة وتنظيمية يواجهها الأفراد من أصول مهاجرة وأن التشرّد ليس نتيجة للفشل الفردي. يجب أن تتضمن الروايات لغة التماسك الاجتماعي والرسائل التي تدور حول الأساليب القائمة على الأدلة التي تضع المشكلة على أنها ممكنة الحل. يجب أن ترتبط حملات التوعية بمنصات السياسة والمناصرة.

تسليط الضوء على: شبكة عمل اللاجئين بإلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية

تعمل شبكة عمل اللاجئين في إلينوي على رفع أصوات اللاجئين؛ وتثقيف المجتمعات، والقادة المدنيين ووسائل الإعلام حول اللاجئين؛ ودفع الأفراد والمنظمات إلى مناصرة اللاجئين. تستخدم شبكة عمل اللاجئين شبكتها الشاملة لزيادة الوعي ومواجهة التحديات التي تؤدي إلى التشرّد في مجتمع اللاجئين وملتمسي اللجوء. وبشكل خاص، **تعمل مع واضعي السياسات والمشرّعين لتسليط الضوء على الإجراءات القانونية البطيئة التي تمنع اللاجئين من الوصول إلى الخدمات، والسكن وفرص التوظيف.**

مؤخرًا، دعت شبكة عمل اللاجئين إلى الالتزام بتأجيل الإخلاء الذي تم تنفيذه كاستجابة لحالة الطوارئ الخاصة بكوفيد19-، بجانب الدعوة إلى تمويل حكومة ادلولة لتوفير سكن ميسور التكلفة وتجميد الضرائب العقارية للملاك الذين يعرضون وحدات إيجار مُخفّضة.

- من المهم للغاية للبلديات وغيرها من الشركاء الرئيسيين فهم اختلاف المهاجرين، وذلك لتلبية احتياجاتهم الخاصة بشكل أفضل. ويعد تضمين المهاجرين كجهات معنية رئيسية في عمليات صنع القرارات أحد السُبُل لتحقيق فهم أكبر.

تسليط الضوء على: التفاعل الاجتماعي والحماية، بيروت

لقد تفاقمت الظروف الاجتماعية والأمنية والسلامة في الأحياء الفقيرة في بيروت التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين والسوريين. قبل تصميم أي قرار وتنفيذه، تم إنشاء خلية اجتماعية للبلدية:

- راجعت دراسة سابقة المستوطنات البشرية التابعة للأمم المتحدة في الجوار وحددت الحيين الأكثر تعرّضًا للخطر
- **عقدت اجتماعات تمهيدية مع كبار القرى المجاورة**
- **أجرت مقابلات معلومات أساسية مع كبار القرى لفهم احتياجاتهم الفريدة من نوعها والثغرات في الخدمات**
- عقدت اجتماعات مع المنسقين من البلدية

- يعد كلٌّ من التشرّد والهجرة مجالَي عمل مركزيين للمدن وتحتاج السياسات والبرامج ذات الصلة أن تكون أفضل من الناحية المؤسسية وتوفير الموارد. ينبغي تنسيق الأطر السياسية[18]، قدر الإمكان، لتلبية الاحتياجات المحلية، وتبسيط التنسيق والموارد بين الحكومات المحلية والوطنية.

18 حكومة أيرلندا. (2007). خطة العمل الوطني للإدماج الاجتماعي 2007-2016. http://www.socialinclusion.ie/documents/NAPinclusionReportPDF.pdf

تسليط الضوء على: خطة العمل الوطني للإدماج الاجتماعي، 2007-2016، أيرلندا

تحدد خطة أيرلندا العشرية **برنامج عمل شامل وواسع النطاق يتضمن اثنى عشر هدفًا محددًا** يشمل التعليم، والتوظيف والدخل، والسكن، والصحة وإدماج المهاجرين. يتم رصد تقدّم الأهداف بانتظام.

- يتضمن هدف السكن جودة السكن، وزيادة توافر الإسكان وتلبية الاحتياجات لفئات سكانية خاصة مثل هؤلاء المشرّدين والمهاجرين
- يتضمن هدف الإدماج الالتزام بالتمويل الوطني لخدمات الترجمة، وخدمات محو الأمية واللغة والخدمات الداعمة للتدريب والتوظيف

- هناك حاجة إلى استجابة تعاونية متعددة القطاعات. حيث يجب تحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وتعاونهم وتبادل المعلومات بينهم لضمان توافر الآليات الفعالة لمنع التشرّد بين المهاجرين. ويتضمن ذلك الروابط إلى برامج التوظيف، وريادة الأعمال، واللغة والمهارات التقنية. وينبغي استكشاف الشراكات مع القطاع الخاص لإطلاق مصادر التمويل البديلة للسكن ميسور التكلفة.

تسليط الضوء على: Viertelwerk في دورتموند، ألمانيا

تركز استراتيجية الهجرة الشاملة في دورتموند على تسع ركائز، بما في ذلك ركيزة التوظيف وركيزة السكن. توجد بمنطقة وسط المدينة إيجارات استغلالية ومنازل دون المستوى وعدد كبير من المهاجرين بسبب الصاعة.

تم تأسيس شركة عقارات غير ربحية من أجل:

- شراء المساكن وتحديثها دون تهجير السكان
- الالتزام بإيجارات ميسورة التكلفة
- توفير التدريب والوظائف للشباب والسكان العاطلين عن العمل من خلال عمليات التجديد والصيانة

بالإضافة إلى ذلك، بمجرد إعادة تأهيل المسكن، تتعاون Viertelwerk مع وكالات أخرى لتزويد السكان بما يلي:

- الاستشارة والاتصال بالخدمات الإضافية
- العمر والجنس الملائم للأنشطة الترفيهية
- دعم تطوير التعليم واللغة
- شقق تدريب للشباب

- سيكون جمع البيانات بشكل أفضل حول الهجرة، وظروف السكن وانعدام الأمان أو التشرّد بين المهاجرين مهمًا للغاية لفهم السبل الأكثر فعالية في استقرارهم.[19]

19 Siqi, Z., Zhida, S., Weizeng, S. (2020). هل تعمل برامج السكن ميسور التكلفة على تسهيل الإدماج الاجتماعي للمهاجرين في المدن الصينية؟ *المدن*، 96.

تسليط الضوء على: الاستبيان الديناميكي للصين حول المهاجرين

منذ عام 2009، أجرت اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة في الصين استبيانًا سنويًا عن المهاجرين في أكثر من 300 مدينة، باستخدام تقنية أخذ عينات عشوائية طبقية لاختيار المشاركين في الاستبيان. يجيب المستجيبون عن أسئلة عن الخصائص السكانية، وظروف السكن، وبيئات الجوار، والوضع الوظيفي، والدخل والوصول إلى الخدمات الصحية والطبية.

تمكّن الباحثون من تحليل ما إذا كانت برامج السكن ميسور التكلفة حسّنت من وضع الإدماج الاجتماعي للمهاجرين في المدن الصينية أم لا. تشير النتائج التجريبية إلى أن برامج السكن الإيجاري ميسور التكلفة لها تأثير أفضل بكثير في تيسير الإدماج الاجتماعي للمهاجرين، في حين أن برنامج السكن المشغول من المالك ليس له تأثير مُرضٍ.

استنتج الباحثون، من البيانات، أن الحكومة الصينية يجب أن تضع سياسات تشجع المجتمعات المختلطة من كلٍ من المهاجرين والسكان المحليين وتوفر مزيدٍ من الوحدات الإيجارية ميسورة التكلفة.

- إن مساعدة المهاجرين والجهات المعنية الرئيسية على فهم حقوق المهاجرين في إطار التشريع الوطني والدولي، بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الوصول إليها محليًا، سيزيد من الإدماج. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراكز المعلومات، بالإضافة إلى برامج "السفراء" التي تستفيد من معرفة المهاجرين طويلي الأجل وخبرتهم على هيئة اجتماع الأقران.

تسليط الضوء على: سرير لكل ليلة في مانشستر الكبرى، المملكة المتحدة

يوفر برنامج سرير لكل ليلة في مانشستر الكبرى مكانًا مؤقتًا للنوم وخدمات دعم لجميع الأشخاص الذين ينامون في الشوارع، بمن فيهم المهاجرين. وفقًا للوائح المملكة المتحدة، لا يلجأ المهاجرون إلى الأموال العامة، ولذلك يستخدم برنامج "سرير لكل ليلة" الأموال الخيرية لتقديم الدعم للمهاجرين.

يتواجد عامل رئيسي في كل ملكية لتقديم الدعم للمستأجرين. **كما يتواجد أخصائي بشؤون الهجرة الوافدة لتقديم المشورة والدعم. وقد أدى ذلك إلى تنظيم العديد من المستخدمين لوضعهم كمهاجرين. كما أدى أيضًا إلى فهم أوسع لكل من المهاجرين ومقدمي الخدمات للخيارات المتاحة** لهم، حتى مع وجود قيود على الخدمات المقدمة من الأموال العامة.

- يجب أن ترصد السلطات المحلية والجهات المعنية التمييز السكني والانتهاكات المتعلقة به، ولا سيما تلك الانتهاكات التي تؤدي إلى الإخلاء غير القانوني.

تسليط الضوء على: مرصد السكن، لبنان

مرصد السكن هو مشروع خاص بحقوق الإسكان في بيروت يديره ستوديو الأشغال العامة. يوفر قاعدة بيانات آمنة وسليمة للأشخاص للإبلاغ عن الانتهاكات المتعلقة بالسكن والاستجابة لاحتياجات سكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات القانونية والاجتماعية، والتوعية بين الفئات الهشة، ولا سيما العاملين المنزليين من اللاجئين والمهاجرين، الذين يتمتعون بتمثيل قانوني و/أو معرفة بحقوقهم محدودة.

يعمل مرصد السكن مع جمعيات، وتحالفات وشراكات مع منظمات خاصة بالسكان، بما في ذلك المفكرة القانونية، وحركة مناهضة العنصرية والاتحاد اللبناني للمعوقين، ما يؤدي إلى تأسيس قناة يمكن للأشخاص من خلالها المطالبة بحقوقهم في السكن. فهو يحشد جهود المناصرة المحلية للمطالبة بإصلاح سياسة السكن.

- يجب أيضًا أن تتضمن الأنظمة الفعالة للقضاء على التشرّد استراتيجيات وقائية[20] "تمنع" دخول الأشخاص المشرّدين. يجب إعطاء الأولوية لبرامج الوقائية التي تلبي احتياجات السكن للمهاجرين قبل حاجتهم إلى الوصول إلى ملاجئ الطوارئ أو النوم في العراء.

20 Oudshoorn, A., Benbow, S., Esses, V., Baker, L., Annor, B., Coplan, I., Shantx, J., Ezukuse V. (2020). وقاية اللاجئين من التشرّد: النتائج من تحليل المسارات إلى الملاجئ. المجلة الأوروبية للتشرّد، 14(2).

تسليط الضوء على: نيوكاسل أبون تاين، المملكة المتحدة

نيو كاسل أبون تاين هي مدينة ملاذ وهي دائمًا في أفضل 20 منطقة تابعة للسلطة المحلية تستضيف ملتمسي اللجوء الذين يتبقون الدعم من الدولة للسكن، لكن هذه الاستحقاقات تنتهي بعد مرور ثلاثة أو أربعة أسابيع فقط.

تم تشكيل مجموعة الهجرة عبر المجلس، والتي **حددت المنظمات الشريكة المسؤولة عن تحديد ودعم اللاجئين في نقطة الانتقال من الاستحقاقات العامة إلى الوقاية من التشرّد**. يقدم هؤلاء الشركاء للاجئين مجموعة متنوعة من الخدمات وتساعدهم على تصفح الموارد التي يمكنها نقلهم إلى الاستقرار السكني.

التوصيات الخاصة بالسياسة والممارسة

ستعتمد قدرة المدينة على الاستجابة لتدفقات المهاجرين وقدرة الحكومة المحلية على التخفيف من حدة التغيرات السريعة التي تحدث على ملاءمة سياسات الهجرة الوطنية والمحلية المرتبطة بالسكن. علاوة على ذلك، ستعتمد قدرة المدينة على تنفيذ حلول عملية على قدرتها على إنشاء شراكات منتجة مع جهات معنية أخرى. وفيما يلي مجموعة من التوصيات التي تغطي السياسة والممارسة للحكومات وغيرها من الجهات المعنية للتفكير بها في أثناء تقديرهم لكيفية إنشاء استراتيجيات وتدخلات قوية، وتنفيذها وتقييمها لدعم المهاجرين في تأمين سكن مستقر.

للحكومات الوطنية

- إدراك أن سياسات الهجرة جيدة التوجيه لديها القدرة على المساهمة في التدفق المالي، وزيادة الإيرادات العامة، والمعرفة والأفكار بين المدن المنشأ والوجهة، علاوة على تعزيز التماسك الاجتماعي والمعيشة في المجتمع بأكمله.

- العمل بالتعاون مع المنظمات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص الذين لديهم تجربة معيشية من التشرّد والهجرة لإجراء مراجعة للتعريفا الشائعة للتشرّد وإصدار التشريعات التي توضح التعريف الوطني للتشرّد. ويوصى بأن يصف هذا التشريع المجموعات المعرّضة للخطر التشرّد في أوطانهم بشكل خاص، بما في ذلك المهاجرين. ويوصى بأن يقر هذا التشريع بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديدًا الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن.

- تمكين المكتب الوطني للإحصاء من إجراء استراتيجيات تعداد شاملة تجمع البيانات التي تم جمعها عن التشرّد، واستكشاف وسائل يمكن من خلالها استخدام البيانات في صنع القرارات. ويوصى أن تتبع أي جهود لجمع البيانات عن التشرّد المبادئ الخمسة لميثاق البيانات الشامل:[21]

  - المبدأ الأول: يجب إدراج جميع السكان في البيانات
  - المبدأ الثاني: يجب تصنيف كافة البيانات، أينما كان ذلك ممكنًا، لوصف جميع السكان بدقة
  - المبدأ الثالث: يجب استخلاص البيانات من جميع المصادر المتاحة
  - المبدأ الرابع: يجب أن تقع المسؤولية على عاتق هؤلاء الذين يقومون بجمع البيانات وإنتاج الإحصاءات
  - المبدأ الخامس: يجب تحسين القدرة البشرية والتقنية على جمع البيانات المصنّفة، وتحليلها واستخدامها، بما في ذلك من خلال التمويل الكافي والمستدام

21 الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة. (2018). ميثاق البيانات الشامل. https://www.data4sdgs.org/sites/default/files/2018-08/IDC_onepager_Final.pdf

- إنشاء مجموعات عمل شاملة من كبار المسؤولين تمثل بشكل شامل وزارات الإسكان، والتشرّد، والصحة، والهجرة، والعمل والتوظيف، والحكومات المحلية وغيرها من الوزارات أو الإدارات التي تشرف على تنفيذ التشريعات والبرامج ذات الصلة. يجب أن تراجع مجموعة العمل هذه السياسات، والبرامج والاتصالات ومواءمتها لتقديم خدمة محسّنة.

تسليط الضوء على: مجلس الولايات المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالتشرد

يعمل مجلس الولايات المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالتشرد (USICH) **على تنسيق الاستجابة الوطنية للتشرّد وتحفيزها، من خلال الاجتماع والعمل في شراكة وثيقة مع 19 وزارة وطنية.**

وتتضمن هذه الوزارات وزارة الأمن الداخلي، التي تتجاوز خدمات الهجرة الوافدة والمواطنة.

يعمل مجلس الولايات المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالتشرّد في جميع الحكومات الوطنية، والتابعة للدولة والمحلية لخلق شراكات، واستخدام موارد بطراق أكثر كفاءة وفعالية، وتنفيذ أفضل الممارسات القائمة على الأدلة لتحقيق أهداف خطة الولايات المتحدة الاستراتيجية للوقاية من التشرّد وإنهاءه.

يجتمع المجلس أربع مرات في العام بالإضافة إلى تركيز مجموعات العمل بين الوكالات على القضايا والأنشطة الرئيسية. تركّز كل هذه الاجتماعات على تحديد الاستراتيجيات عالية التأثير ومواءمة الجهود.

- مراجعة وإلغاء التشريع الذي يجرّم، ويميز ويسبب بطريقة أخرى استبعاد المهاجرين اجتماعيًا.

تسليط الضوء على: إرشادات حول تنفيذ الحق في الحصول على سكن لائق

أصدر المقرر الخاص لدى الأمم المتحدة بشأن حق الحصول على سكن لائق إرشادات بشأن تنفيذ هذا الحق. يتحدث الإرشاد رقم 5 على وجه التحديد عن التشرّد وتجريمه.

ينبغي للدول أن توفر سبلاً الوصول إلى مساكن سليمة، وآمنة وكريمة في حالات الطوارئ، مع الدعم اللازم ودون تمييز على أي أساس، بما في ذلك الوضع كمهاجر، أو الجنسية، أو الجنس، أو وضع الأسرة، أو الهوية الجنسية، أو العمر، أو الأصل العرقي، أو الإعاقة، أو الاعتماد على الكحول أو المخدرات، أو السجل الجنائي، أو الغرامات المستحقة أو الصحة. ينبغي للدول أن تتخذ تدابير خاصة لحماية حقوق الأطفال في الشوارع.

حيث يجب أن تتوفر سبل لحصول الأفراد والأسر على سكن لائق ودائم حتى لا يضطروا إلى الاعتماد على السكن المخصص لحالة الطوارئ لفترات زمنية طويلة.

يجب أن تحظر الدول التمييز على أساس التشرّد أو أي حالة سكنية أخرى وتتصدّى له وأن تلغي جميع القوانين والإجراءات التي تجرّم المشرّدين أو أي سلوك مصاحب للتشرّد، مثل النوم أو تناول الطعام في الأماكن العامة أو تعاقبهم. ويجب حظر الإخلاء القسري للمشرّدين من الأماكن العامة وإتلاف مقتنياتهم الشخصية. حيث تجب حماية المشرّدين من التدخل في الخصوصية والمنزل، أينما كانوا يعيشون."

- إصدار تشريعات تطالب بتوفير نسبة مئوية محددة من السكن ميسور التكلفة أو الحفاظ عليها سنويًا، مع توفير نسبة معينة للمهاجرين، واللاجئين وملتمسي اللجوء من الأفراد والأسر.

- إلى أقصى حد ممكن، توفير الموارد المالية اللازمة للحكومات المحلية لتنفيذ برامج الإسكان وخدمات المهاجرين وتحسينها. يجب على الحكومات الوطنية تعيين الحكومات المحلية والوكالات الممولة الأخرى وتحميلها مسؤولية تحقيق نتائج معينة، مثل خفض عدد المهاجرين الذين يعانون من التشرّد أو الإقامة في الشوارع وزيادة عدد المهاجرين الذين يضمنون إقامة دائمة. يجب رصد هذه النتائج بانتظام، والبرامج المطبّقة وفقًا للأدلة.

للبلديات المحلية

- ضمان مواءمة مكاتب الإحصاء الوطني والتنسيق مع مكتب الإحصاء الوطني بشأن استراتيجيات التعداد الشامل التي تجمع البيانات المصنّفة بشأن التشرّد.

- عكس مجموعة العمل الوطنية الشاملة وامتلاك نسخة محلية مع مسؤوليها عن السكن، والتشرد، والصحة، والهجرة، والعمل والتوظيف، والوزارات الأخرى التي تجتمع بانتظام لمراجعة البرامج ذات الصلة ومواءمتها. يجب على الحكومات المحلية النظر في كيفية تحفيز التعاون من قِبل الشركات، والأكاديميين ومجموعات المجتمع المدني.

- حظر التمييز في الحصول على سكن على أساس الجنسية، أو المنشأ، أو العرق أو الدين ورصده وإشراك جميع أفراد المجتمع في مكافحة التمييز في سوق الإسكان الخاص.

- إلى أقصى حد ممكن، الإمداد بالتمويل الوطني، ما يوفر موارد مالية لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية لتنفيذ برامج الإسكان وخدمات المهاجرين وتعزيزها. ينبغي على الحكومات المحلية تحديد وكالات ممولة تتحمل مسؤولية تحقيق نتائج معينة تعزز أي تفويضات وطنية للنتائج. يجب رصد هذه النتائج، والبرامج المطبّقة وفقًا للأدلة.

- إصدار تشريعات تطالب بتوفير نسبة مئوية محددة من السكن ميسور التكلفة أو الحفاظ عليها سنويًا، مع توفير نسبة معينة للمهاجرين، واللاجئين وملتمسي اللجوء من الأفراد والأسر. يجب إدماج السكن داخل الأحياء الحالية مع إمكانية الوصول إلى الخدمات والفرص، وليس في ضواحي المدينة أو في مواقع غير مرغوب بها.

- تعزيز استخدام التجديد الحضري واستخدام السكن المتوفر الخالي، حيثما كان ذلك متاحًا، لغرض إسكان المهاجرين.

تسليط الضوء على: تونس: مشروع أوكالاس

تم تنظيم المشروع حول هدفين رئيسيين، ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المدينة، وكثير منهم من المهاجرين الداخليين، مع ترميم المباني التاريخية والمعالم الأثرية في الحي. المشروع أعطى الأولوية للفئات الهشة، والتي تم تعريفها على أنها أسر تعيش في مبانٍ معرّضة لخطر الانهيار الوشيك؛ والأسر شديدة الفقر، والمسنين الذين يعيشون بشكل مستقل والأسر التي تعولها الإناث.

تضمّن المشروع الأنشطة التالية:

- عادة توطين الأسر التي تعيش في أوكالاس في 2000 وحدة سكنية اجتماعية جديدة مزودة بالخدمات والبنية التحتية الأساسية (الكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والطرق، والإنارة العامة، والمدارس، والأسواق وغير ذلك)
- هدم المباني القديمة المعرّضة لخطر الانهيار واستبدالها بمبانٍمنشأة حديثًا لتوفير ملجأً للمجموعات والأفراد التي تعيش في أوكالاس
- تقديم قروض سكنية للأسر المختارة لتجديد شققهم وإعادة تأهيلها
- ترميم المباني العامة والمعالم التاريخية وإعادة تأهيلها

- النظر في إنشاء وتنفيذ برامج ترحب بالمهاجرين وتدمجهم في نسيج المجتمع، مثل الفعاليات والأنشطة الثقافية، ومجموعات سفراء الأحياء وغيرها من النُهج المشابهة.

- النظر في إنشاء أو توسيع استراتيجيات الوساطة بين منظور المستأجرين والملاك.

تسليط الضوء على: بروفيفيندا إسبانيا، مدريد

يتوسط برنامج الوساطة الإيجارية في بروفيفيندا بين مالكي العقارات والأفراد ذوي الدخل المنخفض والدعم الاجتماعي المحدود، لفتح الفرص في سوق الإيجار التي لن تكون متاحة لولا ذلك. يركّز البرنامج على وجه الخصوص على الأفراد ذوي الدخل المنخفض والدعم الاجتماعي المحدود، بما في ذلك اللاجئين، والمهاجرين والمشرّدين.

تعمل بروفيفيندا مع السلطات المحلية التي تحيل الأشخاص إليهم، وتعمل مع أصحاب الأراضي لترتيب السكن. لجذب أصحاب الأراضي، تقدم بروفيفيندا وترتب ضمانات تأمين متعددة المخاطر لدفع الإيجار، على الرغم من أنه نادرًا ما يتم استدعاؤها لأن الإيجارات غير المدفوعة نادرة في البرنامج. الإيجارات المتفق عليها أقل بحوالي 20 بالمائة من الإيجارات في السوق، لكنها لا تزال جاذبة لأصحاب الأراضي، ولا سيما أولئك الذين كانت ممتلكاتهم خالية.

توفر بروفيفيندا أيضًا مجموعة من الخدمات بما في ذلك المعلومات والتدريب للمستأجرين وأصحاب الأراضي بشأن حقوقهم والتزاماتهم بموجب قانون الإيجار؛ وتقييم العقارات المؤجرة بما في ذلك التقييمات وجرد الأثاث، واختيار ودعوة المتقدمين للحصول على عقارات محددة، وصياغة العقود والمتابعة والمساعدة بشأن المشاكل، وإنهاء العقود، وحالات التخلف عن السداد وما إلى ذلك. يتم توفير هذه الخدمات دون أي رسوم. كما تقوم أيضًا بالترتيبات للأشخاص الوحيدين الذين ليس لديهم أصدقاء لمشاركتهم للانتقال مع الآخرين، في "مجموعات حية".

لجهات معنية أخرى

- إقرارًا بأن منع التشرّد للمهاجرين وإنهاءه سيتطلب نهجًا يشمل المجتمع بأكمله، يوصى كذلك بما يلي:

- إدماج الأشخاص الذين لديهم تجربة معيشية للتشرّد والهجرة في كل مستوى من مستويات تصميم البرامج والسياسة، كشركاء حقيقيين في إنشاء الحلول وتنفيذها.

تسليط الضوء على: شبكة قيادة التجربة المعيشية الكندية

شبكة قيادة التجربة المعيشية الكندية (CLELN) هي مجموعة من الأشخاص المتنوعين الذين لديهم تجربة معيشية للتشرد وخبرة في التنظيم على مستوى القاعدة الشعبية، والمناصرة، والإرشاد، ودعم الأقران. تحت شعار "لا شيء عنا بدوننا"، يعملون لضمان أن تكون أصوات الأشخاص ذوي الخبرة المعيشية في طليعة جميع الأمور المتعلقة بالتشرّد.

إنهم يقدّرون، الأشخاص الذين لديهم تجربة معيشية للتشرّد وانعدام الأمن السكني في مناقشات السياسة والنقاش العام، ويستمعون إليهم، ويحدثون أصواتًا وأفكارًا.

طورت شبكة قيادة التجربة المعيشية الكندية تدريبًا لدعم التحول في برامج وخدمات التشرد، واستضافة ندوات عبر الإنترنت ونشر الموارد حول مناصرة التجربة المعيشية، وسياسات الإنصاف والتنوع، وتطوير التوظيف والقيادة.

- ينبغي للجهات العالمية والإقليمية أن تضع برامج مشتركة بشأن المهاجرين والمدن، مع التركيز بقوة على السلطات المحلية، وتطوير السياسات الحضرية والإسكانية ضمن أطر حقوق الإنسان.

- ينبغي أن تشارك المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قاعدة الأدلة بشأن وصول المهاجرين إلى السكن اللائق ونتائجهم فيما يتعلق بالسكن اللائق.

- يجب تطوير الأدوات المعيارية المشتركة، ووحدات بناء القدرات، ومجموعات أدوات العمليات الميدانية المتعلقة بالهجرة والتشرّد.

- يجب استخدام رواد الأعمال، والشركات، والمدارس الفنية وبرامج التدريب مثل التدريب المهني لتعزيز اقتصاد متنوع ودعم فرص العمل الجديدة.

- يجب إشراك قطاعات التطور السكاني، والعقارات والتمويل للاستثمار في فرص تسهل للمهاجرين الوصول إلى السكن اللائق.

أدوات وموارد للتعلّم الإضافي بخصوص التشرّد والهجرة

كندا
الموارد الخاصة بمركز المشردين حول "الوافدين الجدد، بما في ذلك المهاجرين الوافدين واللاجئين"
https://www.homelesshub.ca/about-homelessness/population-specific/newcomers

أوروبا
موارد الاتحاد الأوروبي للمنظمات الوطنية التي تعمل مع المشردين حول موضوع الهجرة
https://www.feantsa.org/en/resources/resources-database?theme=migration

المملكة المتحدة
موارد Homeless Link حول "غير المواطنين بالمملكة المتحدة"
https://www.homeless.org.uk/our-work/resources/non-uk-nationals

الولايات المتحدة
موارد تحالف إنهاء التشرّد حول الهجرة الهوافدة
https://endhomelessness.org/category/immigration/?post_type=resource

دوليًا
موارد مركز Institute of Global Homelessness حول "الهجرة"
https://ighhub.org/search-library?k=migration

المراجع والمصادر

(2015). Farha, Leilani. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق. (A/HRC/31/54).

الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. (2018). الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf

حكومة أيرلندا. (2007). خطة العمل الوطني للإدماج الاجتماعي 2007-2016. http://www.socialinclusion.ie/documents/NAPinclusionReportPDF.pdf

المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية. (2021). نتائج الاستبيان الوطني حول الهجرة القسرية في المغرب. https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html

.Hermans, K., Dyb, E., Knutagård, M., Novak-Zezula, S., Trummer, U. (2020) الهجرة والتشرّد: قياس التقاطعات. *المجلة الأوروبية للتشرّد*، 14(3).

Kaur H., Saad A., Magwood O., Alkhateeb Q., Mathew C., Khalaf G., Pottie K. (2021) فهم التجارب الصحية والإسكان للاجئين وغيرهم من السكان المهاجرين الذين يعانون من التشرّد أو السكن المعرّض للخطر: مراجعة منهجية باستخدام GRADE-CERQual. *مجلة الجمعية الطبية الكندية المفتوحة*، 9(2).

المجلس النرويجي للاجئين. (2014). حياة محفوفة بالمخاطر: وضع الملاجئ الخاصة بلاجئي سوريا في الدول المجاورة. https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/a-precarious-existence---the-shelter-situation-of-refugees-from-syria-in-neighbouring-countries.pdf

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان. (2019 إرشادات حول تنفيذ الحق في الحصول على سكن لائق. https://www.ohchr.org/EN/Issues/Housing/Pages/GuidelinesImplementation.aspx

تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان. (2014). الحق في الحصول على سكن لائق [صحيفة وقائع]. https://www.ohchr.org/documents/publications/fs21_rev_1_housing_en.pdf

,Oudshoorn, A., Benbow, S., Esses, V., Baker, L., Annor, B., Coplan, I., Shantx J., Ezukuse V. (2020) وقاية اللاجئين من التشرّد: النتائج من تحليل المسارات إلى الملاجئ. *المجلة الأوروبية للتشرّد*، 14(2).

Siqi, Z., Zhida, S., Weizeng, S. (2020). هل تعمل برامج السكن ميسور التكلفة على تسهيل الإدماج الاجتماعي للمهاجرين في المدن الصينية؟ *المدن*، 96.

الأمم المتحدة. (2016). الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. https://refugeesmigrants.un.org/migration-compact

مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. (2016). الأجندة الحضرية الجديدة. (A/RES/71/256).

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2021). السياسات والبرامج الشاملة لمعالجة مشكلة التشرّد، بما في ذلك تداعيات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). (A/C.3/76/L.12/Rev.1).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (2020). السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد. (E/RES/2020/7).

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. (2019). الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين: إطار عمل المؤشر. https://www.unhcr.org/5cf907854

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. (2018). الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. https://www.unhcr.org/en-us/the-global-compact-on-refugees.html

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2019). اجتماع فريق الخبراء بشأن السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد: الإجراءات. https://unhabitat.org/expert-group-meeting-on-affordable-housing-and-social-protection-systems-for-all-to-address

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2021). تونسي: تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية والاقتصادية للشرائح الضعيفة والمهمشة من السكان للاستجابة لفيروس كوفيد-19.

التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في لبنان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في لبنان، وبرنامج الأغذية العالمي في لبنان، واليونيسف في لبنان، (2020) تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/VASyR%202020.pdf

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي. (2017). تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2018/01/VASyR-2017.pdf

الأمين العام للأمم المتحدة. (2019). السكن ميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع لمعالجة التشرّد. (E/CN.5/2020/3.).

مجموعةالبنكالدولي.(2018).مراجعةقطاعالإسكانالأردني. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31622/Jordan-Housing-Sector-Assessment-Housing-Sector-Review.pdf?sequence=1&isAllowed=y